العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

مسؤولية الدولة القانونية عن تأخير التخليص الجمركي في العراق :دراسة في الاركان والمصادر

الباحث: رغده علي سلمان
ragdali0980@gmail.com

الملخص:

إن التخليص الجمركي من المواضيع الهامة التي تؤثر بشكل كبير على مصالح الفرد ومصالح الدولة في المجال الاقتصادي وتساعد على الانفتاح الاقتصادي من خلال الاستيراد والتصدير مما يتطلب قيام التخليص الجمركي من دون تأخير أو إبطاء وذلك يتطلب القيام إجراءات سليمة من شأنها عدم تأخير التخليص الجمركي وذلك يتطلب التزام الجميع بالقوانين والإجراءات القانونية ويجب على الدولة العراقية الحرص الشديد من أجل عدم قيام مسؤوليتها لذلك تطرقنا في هذا البحث ثم تحدثنا عن أركان تحقق مسؤولية الدولة بحيث لا تقوم هذه المسؤولية هذه الاركان هي الفعل الضار في تأخير تخليص الجمركي و دخول الخسارة في تأخير تخليص الجمركي و وجود علاقة السببية بين الفعل الضار ودخول الخسارة و قصور الإداري ثم تحدثنا عن مصادر وأساس مسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي في العراق لقانون المسؤولية المدنية وقانون الجمارك مع تحديد الاجراءات التي يجب اتباعها من أجل دفع هذه المسؤولية لنكون بذلك حددنا جميع الحالات التي تستوجب قيام مسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاركان؛ والمصادر القانونية، لمسؤولية الدولة؛ في تأخير التخليص الجمركي في العراق

The State's Legal Responsibility for Delayed Customs Clearance in Iraq: A Study of its Elements and Sources

Researcher: Raghda Ali Salman
ragdali0980@gmail.com

Abstract

Customs clearance is an important issue that greatly affects the interests of the individual and the interests of the state in the economic field. It helps in economic openness through import and export, which requires customs clearance without delay or slowdown. This requires taking proper procedures that will not delay customs clearance, and this requires everyone’s commitment to laws and legal procedures. The Iraqi state must be very careful not to assume its responsibility, so we have addressed this in this research. Then we talked about the pillars of the state’s responsibility so that this responsibility does not arise. These pillars are the harmful act in delaying customs clearance, the loss arising from the delay in customs clearance, the existence of a causal relationship between the harmful act and the loss arising, and administrative negligence. We then discussed the sources and basis of the state's liability for delayed customs clearance in Iraq, according to the Civil Liability Law and the Customs Law, while specifying the procedures that must be followed in order to avoid this liability. In doing so, we have identified all the cases that require the state's liability for delayed customs clearance in Iraq.

Keywords: pillars; legal sources; state responsibility; delay in customs clearance in Iraq

المقدمة:

تتناول في هذا البحث مسألة التخليص الجمركي في العراق بما لهذه المسألة من أهمية على جوانب عدة في البلاد وخاصة من الناحية الاقتصادية موضحين ما يهدف هذه البحث من ضرورة قيام الدولة بواجباتها تجاه التخليص الجمركي مما يساعد على عدم قيام مسؤوليتها حيال ذلك مستعينين في هذا البحث بدراسات سابقة وفرضيات هامة وذلك بأسلوب منهجي علمي وقانوني.جاء فيه الأركان والمصادر القانونية المسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في العراق ووجود علاقة السببية بين الفعل الضار ودخول الخسارة وهذه الأركان هي الفعل الضار في تأخير تخليص الجمركي ودخول الخسارة في تأخير تخليص الجمركي أما المصادر القانونية المسؤولية الدولة في تأخير تخليص الجمركي فهي مسؤولية الدولة في تأخير تخليص الجمركي في قانون المسؤولية المدنية وقانون الجمارك.

مشكلة البحث:

ان اجراءات التخليص الجمركي تستغرق بعض الوقت لإتمام المعاملات اللازمة، وقد يطول هذا الوقت نتيجة اسباب معينه مثل تعنت موظفي الجمارك مما يلحق ضرر بالمستورد سواء بشكل مباشر تلف البضاعة بسبب سوء التخزين او بشكل غير مباشر كتفويت فرصه بيع البضاعة بسعر جيد وهنا قد يلحق ضرر ويسبب مشكلة في الإدارة الجمركي

الأهداف:

إن الدراسة تهدف الى ايضاح مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي ومعرفة المصادر القانونية في تأخير التخليص الجمركي في العراق

هيكلية البحث:

سيتم دراسة الموضوع على وفق خطة ثنائية تتكون من مبحثين ولكل مبحث مطلبين على النحو التالي:

المبحث الاول: اركان تحقيق مسؤولية في الدولة في تأخير التخليص الجمركي في العراقي

المطلب الاول :الفعل الضار في تأخير التخليص الجمركي

المطلب الثاني: دخول الخسائر في تأخير التخليص الجمركي

المبحث الثاني: المصادر القانونية لمسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي

المطلب الاول: مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في قانون المسؤولية المدنية

المطلب الثاني: مسؤولية الدولة في تأخير تخليص الجمركي في قانون الجمارك

المبحث الاول اركان تحقيق مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في العراق

إن التخليص الجمركي هو العملية القانونية التي تتم بعد وصول البضائع إلى الميناء أو المطار، والتي تشمل جميع الإجراءات اللازمة للكشف عن المحتويات والتحقق من الأوراق المصاحبة للشحنة، وتطبيق الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالواردات والتصديرات، وتهدف هذه العملية إلى حماية الاقتصاد الوطني والمستهلكين وتنظيم حركة البضائع غير الحدود، ويقوم بتنظيم التخليص الجمركي جهاز الجمارك في البلد المعني.

وتأخير التخليص الجمركي يقوم عندما يتم تأخير إتمام الإجراءات الجمركية لشحنة معينة لفترة أطول من الوقت المحدد. ويمكن أن يتسبب هذا التأخير في تعطيل حركة البضائع وزيادة التكاليف وتأثير النتائج

الاقتصادية، وقد يحدث التأخير الأسباب مختلفة، مثل عدم توافر المستندات اللازمة أو التفتيش الجمركية الإضافية أو المشاكل التقنية أو الاختناقات في الموانئ ويمكن للتأخير في التخليص الجمركي أن يؤدي إلى تكبد الشركات والموردين خسائر مالية كبيرة، وذلك لأنه يمكن أن يؤدي إلى تأخير وصول المنتجات إلى العملاء وتأثير توقيت الإنتاج والتسليم.

يمكن أن يكون هناك عدة أطراف تتسبب في التأخير في التخليص الجمركي. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون الحكومة أو السلطات الجمركية المسؤولة عن التأخير ويمكن للتأخير أيضاً أن ينجم عن عوامل خارجة عن نطاق سيطرة الحكومة، مثل تأخير في وصول الشحنات أو مشاكل في النظام اللوجستي للشحنات ويمكن الأطراف أخرى مثل شركات النقل والشركات المصنعة أو الموزعين أيضاً أن يلعبوا دوراً في التأخير في التخليص الجمركي. ومن المهم تحديد المسؤوليات بشكل واضح وتحديد المسؤوليات في حالة وجود تأخير في التخليص الجمركي، حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوث التأخير في المستقبل[1].

ومن الممكن للدولة العراقية أن تتسبب في التأخير في التخليص الجمركي، إما عن طريق إجراءات الجمارك التي تطبقها السلطات الجمركية في الحدود العراقية، أو بسبب نظام الإدارة الحكومية والمكتبية في الدولة العراقية، ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى تأخير في معالجة الوثائق والمستندات الضرورية لإتمام العمليات التخليص الجمركي، وبالتالي فإن الدولة العراقية يجب أن تتحمل المسؤولية إذا كانت الأطراف المعنية تتأخر في إنهاء التخليص الجمركي بسبب إجراءات الدولة العراقية أو نظام الإدارة الحكومية والمكتبية الخاص بالدولة وبالتالي هنا تكون الدولة مسؤولة وتقوم مسؤوليتها مما يضعها بمكان المقصر ويتوجب عليها إصلاح ما حدث والتعويض عن الأضرار الناجمة من جراء الأخطاء التي حدثت مما دفع القيام مسؤوليتها حيث إن الدولة كما تعلم يمكن أن تنزل المرتبة الأفراد من خلال التصرفات التي تقوم بها ضمن نطاق القانون الخاص فلا

تكون الدولة صاحبة السيادة والسلطان في هذه التصرفات وبالتالي تعامل نفسها معاملة وبالتالي اذا قامت مسؤولية الدولة من خلال التأخير في التخليص الجمركي والإضرار بمصالح الأفراد يستوجب ان تقوم بتنفيذ الالتزامات المتوجبة عليها إما عن طريق التنفيذ العيني أو عن طريق التنفيذ بطريق التعويض أو المقابل بعد تحقق أركان هذه المسؤولية.

المطلب الاول: الفعل الضار في تأخير التخلص الجمركي

الفعل الضار في تأخير التخليص الجمركي في العراق يتمثل في تأخير إتمام الإجراءات الجمركية التي تؤدي إلى تأخير وصول البضائع المستوردة إلى المستفيد النهائي منها. ويعتبر هذا الفعل من الأفعال التي يمكن أن تتسبب في إلحاق الأذى بالمستورد وإلحاق خسائر به لذلك تتحمل الدولة مسؤولية هذا الفعل.

والفعل الضار هو مصطلح قانوني يشير إلى أي إجراء أو سلوك يسبب ضررا للغير، ويمكن للفعل الضار أن يكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى تأخير التخليص الجمركي في العراق.

يمكن القول إن الفعل الضار يمثل كركن من أركان مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في العراق، ويمكن اعتبار

الأفعال الضارة التي تؤدي إلى تأخير التخليص الجمركي من مسؤولية الدولة ويجب أن تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق

العدالة وتطبيق القانون في حالات الفعل الضار، لضمان تنفيذ الخدمات الجمركية بشكل سليم وفعال، وتحقيق مصالح المواطنين والمجتمع بشكل عام.

[1] الطبعة، قانون المسؤولية المدنية العراقية ص28، المصري، مسؤوليه لدوله الجوهرية: ص٩٧

يعتبر الفعل الضار من الأفعال التي تؤدي إلى إحداث أضرار مباشرة أو غير مباشرة على المجتمع أو المواطنين، ويشمل ذلك تأخير التخليص الجمركي فالتأخير في التخليص الجمركي يؤدي إلى تكبد الأفراد والشركات خسائر مادية، حيث يتعين عليهم دفع رسوم تأخير وغرامات مالية أخرى كما يؤدي ذلك إلى تعطيل الأعمال التجارية وتأخر وصول البضائع إلى المستهلكين، مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام.[1]

ويلزم توافر شروط معينة في الضرر لكي يعد ركناً في قيام المسؤولية، وهذه الشروط هي:

أ- أن يكون الضرر ناتجاً عن نشاط الإدارة: يجب أن يكون الضرر هو النتيجة الطبيعية لفعل أو نشاط قامت به الدولة أو إحدى إداراتها.
ب- أن يكون الضرر مباشراً: ويقصد بهذا الشرط أن يكون الضرر نتيجة حتمية ولازمة لنشاط الدولة المسبب له، كأن يكون التأخير في إجراءات التخليص الجمركي تسبب في تلف مواد غذائية ذات مدة صلاحية قصيرة.
ت- أن يكون الضرر محققاً: ويعني هذا الشرط ألا يبنى الضرر على مجرد الاحتمال، بل يجب أن يكون مؤكداً وقد وقع بالفعل، وفي هذا السياق ينبغي التمييز بين الضرر غير المحقق وبين الفرصة الأكيدة، حيث يعوض القضاء الإداري على قوات الفرصة الأكيدة، والتي تتضمن أضراراً مستقبلية، شريطة أن تتضمن فرصة محققة ولا تبنى على مجرد الاحتمالات، كأن يتسبب التأخير في تفويت فرصة بيع البضائع في مزاد علني تم تحديد موعده.
ث- أن يكون الضرر محدداً: ويقصد بهذا الشرط أن يكون نطاق الضرر محدداً بشخص أو مجموعة معينة من الأشخاص أما إذا كان الضرر يتمتع بصفة العمومية بأن أصاب مجموعة غير محددة من الأشخاص فإنه يعد في هذه الحالة من قبيل الأعباء العامة.
ج- أن يقع الضرر على حق مشروع حيث ينبغي أن يقع الضرر على مصلحة مشروعة يحميها القانون، وهذا الشرط لا يعدو أن يكون تطبيقاً للقواعد العامة .
ح- أن يكون الضرر من الممكن تقييمه بالمال: يتخذ الضرر الموجب للمسؤولية أحد شكلين، فهو إما أن يكون ضرراً مادياً أو ضرراً معنوياً، ويتمثل الضرر المادي في الخسارة التي تلحق بالشخص في أمواله أو ممتلكاته، أما الضرر المعنوي فهو الضرر الذي يصيب الشخص في مشاعره وعواطفه[2].

المطلب الثاني: دخول الخسائر في تأخير التخليص الجمركي

يعد دخول الخسارة في تأخير التخليص الجمركي من أركان مسؤولية الدولة، حيث يتسبب التأخير في خسارة مالية للشركات والمستوردين، وقد يؤدي إلى فشل الصفقات التجارية وفقدان الثقة بين الشركاء التجاريين، كما يمكن أن يؤدي التأخير في التخليص الجمركي إلى تدهور البضائع الحساسة وتفسد البضائع الغذائية، مما يتسبب في خسائر كبيرة للشركات والمستوردين. لذلك، يتحمل الدولة مسؤولية تعويض الخسائر الناجمة عن التأخير في التخليص الجمركي.

يمكن أن يؤدي تأخير التخليص الجمركي إلى تدهور البضائع الغذائية والغذائية، مما يتسبب في خسائر كبيرة للشركات والمستوردين، وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك تأخير في إنهاء الإجراءات الجمركية لشحن الأطعمة الطازجة أو المجمدة، فقد تتعرض هذه الشحنة لارتفاع درجة الحرارة أو التلوث، وهذا يؤثر على جودة الأطعمة ويجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري، مما يتسبب في خسائر كبيرة للشركات المستوردة والمستوردة، وكذلك، إذا كانت الشحنة تحتوي على منتجات صناعية، فقد يتسبب التأخر في الإجراءات الجمركية في تلف هذه المنتجات أو تدميرها، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركات والمستوردين.

---

[1] الدويسري ، المسؤولية العقدية في القانون المدني : ١٧٨؛ الطبعة ، قانون المسؤولية المدنية العراقي : ص ٢٣٠
[2] الدوسري، المسؤولية العقدية في القانون المدني : ص ٨٨؛ حبيب وعبدالعظيم مسؤوليه الدولة في القانون المدني والمقارن : ص114

يمكن أن يؤدي تأخير التخليص الجمركي في العراق إلى تدهور البضائع الغذائية والغذائية، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركات والمستوردين، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركات والمستوردين.

كما أن تأخير التخليص الجمركي في العراق يمكن أن يؤدي إلى تدهور البضائع الغذائية والغذائية، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركات والمستوردين، ويمكن أن يؤثر على سمعة الشركة والثقة بين العملاء والشركاء التجاريين

بالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير في التخليص الجمركي في العراق يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين على البضائع، مما يتسبب في تكبد المزيد من الخسائر المالية للشركات والمستوردين.

لذلك فإن الخسائر المالية والتجارية بسبب تأخير التخليص الجمركي في العراق تعتبر عامة في المسؤولية المدنية

إن تأخير التخليص الجمركي يمكن أن يؤدي إلى العديد من العواقب السلبية على المستوردين والتجار وحتى المستهلكين والتي تشكل ركن من أركان مسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي في العراق ومن أمثلة تلك العواقب:

1. تأخير وصول البضائع إلى المستورد: يؤدي التأخير في التخليص الجمركي إلى تأخير وصول البضائع إلى المستورد، مما يؤثر على قدرته على تلبية احتياجات السوق وتلبية طلبات العملاء، ويزيد من تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل إن تأخير وصول البضائع إلى المستورد هو أحد الآثار السلبية لتأخير التخليص الجمركي. وهذا يعني أن المستورد سيكون غير قادر على تلبية احتياجات السوق وتلبية طلبات العملاء بالوقت المناسب، مما يؤدي إلى فقدان الفرص التجارية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، يزيد التأخير في وصول البضائع من تكاليف الإنتاج والنقل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات وخسارة المستورد للمزيد من الأموال، وهذا يشكل الخسارة كركن من أركان تحقق مسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي وبالتالي يستوجب تعويض هذه الخسارة. لذلك، يجب على الدولة العمل على تسهيل عملية التخليص الجمركي لتجنب هذه الآثار النقل[1]
2. زيادة التكاليف: يزيد تأخير التخليص الجمركي من تكاليف الشحن والتخزين والتأمين والإيجارات الخاصة بالبضائع مما يؤثر على ربحية المستورد والتاجر وقد يؤدي إلى خسارة المستثمرين.
إن تأخير التخليص الجمركي يزيد من التكاليف المتعلقة بالشحن والتخزين والتأمين والإيجارات الخاصة بالبضائع، وهذا يؤثر بشكل سلبي على ربحية المستورد والتاجر، ويمكن أن يؤدي إلى خسارة المستثمرين فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم احتساب تكاليف الشحن والتخزين والتأمين بناءً على الوقت الذي يتم فيه تأخير التخليص الجمركي، وهذا يعني زيادة في التكاليف الإجمالية ومن المهم ملاحظة أن هذه الزيادة في التكاليف يمكن أن تؤثر على التنافسية السعرية للمنتجات، وبالتالي يتم تحميل المستهلكين بتكاليف إضافية وزيادة الأسعار، مما يؤثر على القدرة الشرائية والحياة اليومية للمواطنين ويلحق الخسارة.
3. تأثير سلبي على العلاقات التجارية: يؤدي التأخير في التخليص الجمركي إلى تعكير العلاقات التجارية بين المستوردين والتجار والدول المصدرة للبضائع، ويؤثر على الثقة في الشركاء التجاريين ويمكن أن يؤدي إلى فقدان فرص جديدة للتعاون التجاري
إن تأخير التخليص الجمركي يؤثر على العلاقات التجارية بين المستوردين والتجار والدول المصدرة للبضائع، حيث يمكن أن يؤدي إلى تعكير العلاقات التجارية وخسارة الثقة في الشركاء التجاريين، ويمكن أن يؤثر على إمكانية الحصول على فرص جديدة للتعاون التجاري وبالتالي، يمكن أن يؤثر تأخير التخليص الجمركي على النمو الاقتصادي في الدولة ويمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، لذلك تحاول الدول عادةً تسريع عمليات التخليص الجمركي لتفويت أي تأثير سلبي على العلاقات التجارية وذلك يكون خسارة.

[1] الجبوري، قانون الكمارك العراقي : ص٢٧٤شوان، دليل ممارسه التخليص الجمركي في العراق :ص٣٢١

4. التأثير على الأسعار: يؤدي التأخير في التخليص الجمركي إلى زيادة تكاليف البضائع ويزيد من ارتفاع الأسعار، ويؤثر بالتالي على المستهلك النهائي الذي يتحمل تلك الزيادة في الأسعار
إن تأخير التخليص الجمركي يؤدي إلى زيادة تكاليف البضائع بسبب الرسوم والغرامات التي يتم فرضها على المستوردين والتجار، ويزيد من تكاليف الشحن والتأمين والإيجارات الخاصة بالبضائع وبالتالي، يمكن أن يؤدي التأخير في التخليص الجمركي إلى زيادة في الأسعار التي يتحملها المستهلك النهائي، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين ويمكن أن يؤدي إلى تقليل الطلب على تلك البضائع وتأثير ذلك على الاقتصاد العام

5. احتمالية فقدان البضائع في حالة التأخير الشديد في التخليص الجمركي قد تؤدي إلى فقدان البضائع أو تلفها، مما يتسبب في خسارة كبيرة للمستورد والتاجر ومن ثم يؤثر على الاقتصاد المحلي.

إن تأخير التخليص الجمركي بشكل شديد يمكن أن يؤدي إلى فقدان البضائع أو تلفها بسبب انتهاء صلاحية المواد الغذائية أو تلفها، مما يتسبب في تعرض التاجر المستورد لخسارة كبيرة من الأموال والوقت والجهد، ويؤثر ذلك على القدرة على تلبية الطلب على البضائع وعلى تحقيق الأرباح، وقد يؤدي إلى تقليل الفرص في المستقبل، مما يؤثر على الاقتصاد المحلي، ويمكن أن يتسبب في تقليل النمو الاقتصادي.

6. فقدان العملاء: يمكن أن يؤدي إلى تأخير وصول البضائع إلى فقدان العملاء، حيث يمكن أن يبحث العملاء عن بدائل تلك البضائع في حال عدم توفرها بالوقت المناسب.

إن فقدان العملاء هو أحد الآثار السلبية الجوهرية التي يمكن أن تحدث بسبب تأخير التخليص الجمركي قد يتسبب في عدم تلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل، ويمكن أن يؤدي هذا إلى فقدان العملاء وتدهور العلاقات التجارية معهم، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التخليص الجمركي إلى فقدان ثقة العملاء في الشركة وخدماتها، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على العلامة التجارية للشركة ويمكن أن يتسبب في تقليل حجم المبيعات في المستقبل.

7. التأثير على سمعة العلامة التجارية: يمكن أن تؤثر على سمعة العلامة التجارية للشركة، حيث يمكن للعملاء عدم الثقة في الشركة والتحول إلى شركات أخرى توفر السلع في الوقت المحدد.

يعتبر تأخير التخليص الجمركي من المشكلات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على سمعة العلامة التجارية للشركة، حيث يمكن للعملاء عدم الثقة في الشركة وتجنب التعامل معها في المستقبل، كما يمكن للشركات الأخرى التي تقدم سلعًا مماثلة

المبحث الثاني: المصادر القانونية لمسؤولية في تأخير التخليص الجمركي

تعتمد المصادر القانونية المسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي على التشريعات والقوانين المعمول بها في البلد المعني ففي العراق تتضمن المصادر القانونية المسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي عدة أنظمة وقوانين

_الدستور: حيث ينص الدستور العراقي على ان الدولة مسؤولة عن حماية حقوق المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية،

_القوانين والتشريعات: فقد يتضمن القانون أو التشريعات الخاصة بالجمارك بنودا تنص على مسؤولية الدولة في تأمين تسهيلات الجمارك وتقديم الخدمات بشكل سريع وفعال، وفي حالة تجاهل الدولة لتلك البنود فإنها تتحمل المسؤولية عن التأخير. ومن هذه القوانين:

قانون الجمارك العراقي رقم 23 لسنة 1984 الذي يحدد الإجراءات والضوابط المتعلقة بالجمارك في العراق، ويحدد مسؤولية الدولة عند حدوث أي ضرر للأشخاص أو الأموال بسبب إهمال أو تقصير الموظفين الجمركيين والتعديلات اللاحقة به[1].

المطلب الاول :مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في قانون المسؤولية المدنية:

إن الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تسببها للأفراد نتيجة تأخير التخليص الجمركي، وذلك في حالة إثبات وجود الأضرار والأضرار الناتجة عن سوء الإدارة الحكومية أو الخطأ الإداري أو الإهمال وتشمل هذه الأضرار الناجمة عن تأخير تسليم البضائع أو تجاوز الفترة الزمنية المسموح بها للتخليص الجمركي، وقد تكون الأضرار مادية أو معنوية.

تتضمن مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في القانون المدني العراقي تعويض المتضررين عن الخسائر التي تكبدوها جراء هذا التأخير حيث ركز قانون المسؤولية المدنية على الخسائر التي تقع والتعويض المناسب فيجب أن يكون التعويض عادلا ومتناسبا مع الخسائر ويتضمن التعويض الخسائر المباشرة والخسائر المحتملة وقوات الفرص التي كان سيجنيها المضرور لولا وقوع الخطأ من الجهاز الاداري للجمارك.

ويشمل ذلك تعويض الخسائر المالية والأضرار المادية التي تكبدتها الشركات والأفراد جراء تأخير التخليص الجمركي،

بالإضافة إلى التعويض عن الخسائر غير المادية مثل فشل الصفقات التجارية وفقدان الثقة بين الشركاء التجاريين وتتحمل الدولة المسؤولية المدنية لهذه الخسائر ويحق للمتضررين تقديم دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض المناسب عن هذه الأضرار. يمكن للأفراد المتضررين أو المالكين للبضائع المتأخرة في التخليص الجمركي أن يقدموا شكوى إلى الجهات المختصة للمطالبة بتعويضات مالية عن الأضرار التي تكبدوها، وفي حالة عدم الاستجابة يمكنهم رفع دعوى قضائية ضد الدولة للحصول على حقوقهم المشروعة. كل شخص مسؤول عن الأضرار التي تنجم عن فعله الخاطئ مهما كان نوعه إذا ثبت أن له علاقة سببية بحدوث هذه الأضرار وإذا تسبب التأخير في إلحاق الضرر بالغير وتعذر تفاديه رغم الاحتياط اللازم والمعتاد، يلزم المتأخر التعويض عن الضرر وكل ذلك إذا كان الضرر قد وقع بفعل الخطأ أو الاهمال وبسببه.

ينص قانون المسؤولية المدنية العراقي على أن الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تسببها مؤسساتها العامة وموظفوها في تأخير التخليص الجمركي، إذا تم تأخير التخليص بسبب الإجراءات الجمركية الخاطئة التي اتخذتها المؤسسات العامة أو موظفوها، أو بسبب التقصير في تنفيذ الإجراءات اللازمة للتخليص الجمركي وتحدد المادة 189 من القانون المدني العراقي أنه "إذا كان الأمر يتعلق بمسؤولية المؤسسات الحكومية أو الجهات العامة الأخرى، فإنه يجوز للمتضرر أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة تلك الممارسات الخاطئة" إذا كان الأمر يتعلق بتأخير التخليص الجمركي بسبب ممارسات المؤسسات الحكومية أو موظفيها، فإن المتضرر له الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به. وتشمل هذه الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها الشركات والأفراد، مثل تكاليف

[1] الباب الثاني الحقوق والحريات، الفصل الاول. الحقوق المادة ٢٤ تتكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال العراقية بين الاقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون المادة ٢٥: تتكافل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصاديه الحديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع قطاع الخاص وتنميته المادة ٢٦:تتكافل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون

النقل والتخزين والتأخير في إنهاء الإجراءات اللازمة للتخليص الجمركي وفقاً للمدة الزمنية المحددة، وأي أضرار أخرى ناجمة عن هذا التأخير[1].

ولذلك، فإنه يجب على الدولة العراقية وموظفيها الالتزام بالإجراءات الجمركية الصحيحة وتسهيل عملية التخليص الجمركي لتجنب أي تأخير يمكن أن يتسبب في الأضرار للشركات والأفراد، وإذا حدث تأخير، فإن الدولة مسؤولة عن ذلك.

يحق للطرف المتأخر في تسليم البضائع دفع تعويض عن الأضرار التي يتسبب فيها تأخيره بدون موجب شرعي، إذا ثبت تعرض الطرف الآخر لأضرار.

وتنص المادة 364 من القانون التجاري العراقي على أن "في حالة إذا تسبب التأخير في تسليم البضائع في إلحاق الضرر بالطرف الآخر، يكون المتأخر مسؤولاً عن الضرر ".

ويجب الإشارة إلى أن هناك أيضا أحكام أخرى قد تنطبق على حالات التأخير في التخليص الجمركي والتي يمكن الرجوع إليها في القانون المدني العراقي

تختلف مسؤولية الدولة العراقية في القانون المدني عن المسؤولية الدولة العراقية في قانون المسؤولية المدنية في القانون المدني العراقي، تنص المادة 4 على أن الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تسببها مؤسساتها العامة أو موظفوها في ممارسة وظائفهم، وذلك بموجب القواعد الواردة في هذا القانون وتشمل هذه المسؤولية الأضرار التي تلحق بالأفراد أو بالممتلكات الخاصة أو العامة.

أما في قانون المسؤولية المدنية، فتنص المادة 3 على أن الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تسببها الموظفون العامون في ممارسة مهامهم الرسمية، ما لم يثبتوا أن الأضرار وقعت نتيجة قوة قاهرة أو لظرف خارج عن سيطرتهم.

بالتالي، يمكن القول إن المسؤولية العامة للدولة في القانون المدني تشمل جميع المؤسسات العامة والموظفين العامين في الدولة وغسها من الأفراد والشركات الخاصة، بينما المسؤولية العامة للدولة في قانون المسؤولية المدنية تتعلق بالموظفين العامين فقط ويتم تحديدها وفقا للقواعد الواردة في هذا القانون.

المسؤولية العامة للدولة تشمل جميع المؤسسات العامة والموظفين العامين في الدولة وغيرهم من الأفراد والشركات الخاصة ويمكن أن يكون مصدر هذه المسؤولية من القانون أو الدستور أو القوانين الأخرى أما المسؤولية العامة للدولة في قانون المسؤولية المدنية، فتتعلق بالموظفين العامين فقط، ويتم تحديدها وفقًا للقواعد الواردة في هذا القانون[2]

المطلب الثاني: مسؤولية الدولة في تأخير التخليص الجمركي في قانون الجمارك

يوجد في قوانين الجمارك نصوص تتضمن مسؤولية الدولة في تسهيل وتسريع عملية التخليص الجمركي، وفي حالة عدم تنفيذ هذه الواجبات يمكن أن يتحمل المسؤولية عن التأخير الدولة نفسها. وتختلف هذه النصوص من بلد لآخر، ويمكن أن تشمل تعويضا للأشخاص أو الشركات المتضررة من التأخير، وذلك بناء على القوانين المحلية.

---

[1] الجبوري ،قانون الكمارك العراقي : ص٣٢٢؛ شوان، دليل ممارسه التخليص الجمركي في العراق : ص٢٠١؛المولى قانون المسؤولية المدنية العراقي : ص ٣٣٣

[2] الجبوري ،قانون الكمارك العراقي : ص٣٤؛ شوان ، دليل ممارسه التخليص الجمركي في العراق : ص١٠٢ المولى؛ قانون المسؤولية المدنية العراقي :ص٣٢

ويتعين على الأفراد والشركات البحث عن النصوص المحلية المعمول بها والتأكد من حقوقهم والإجراءات القانونية التي يمكنهم اتخاذها في حالة حدوث تأخير في عملية التخليص الجمركي. ويمكن للمحامين المتخصصين في القانون الجمركي تقديم المشورة والمساعدة في هذا الصدد.

كما جاء في قانون الجمارك العراقي أنه في حالة عدم تسديد الرسوم الجمركية أو تأخير الدفع، يتم فرض غرامات وفوائد على المتأخر عن الدفع، ويجوز للدولة أن تتخذ إجراءات تنفيذية ضد الأشخاص أو الشركات المتأخرة عن الدفع.

ويتعين على الأفراد والشركات البحث عن أحكام قانون الجمارك العراقي المعمول بها والتأكد من حقوقهم والإجراءات القانونية التي يمكنهم اتخاذها في حالة حدوث تأخير في عملية التخليص الجمركي ويمكن للمحامين المتخصصين في القانون الجمركي تقديم المشورة والمساعدة في هذا الصدد.

تضمن قانون الجمارك العراقي العديد من الأحكام والتعليمات والضوابط التي تنظم عمليات الجمارك في العراق، بما في ذلك الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي والضرائب الجمركية والتعرفة الجمركية وغيرها من المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وتهدف هذه الأحكام إلى تسهيل عمليات التجارة الدولية وتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى حماية المستهلكين العراقيين من المنتجات الضارة وغير الصالحة للاستهلاك.

ينص قانون الجمارك العراقي على مسؤولية الدولة عن تأخير عمليات التخليص الجمركي وذلك في المادة الثانية والعشرين من القانون الإدارة الجمركية مسؤولة عن تيسير الحركة التجارية وتقليل الوقت المطلوب لإنجاز إجراءات التخليص الجمركي وتتحمل المسؤولية الكاملة في حالة تأخرها في القيام بذلك".

بالتالي، يتحمل الجهاز الجمركي المسؤولية الكاملة في حالة تأخره في إنجاز إجراءات التخليص الجمركي، ويتم تحميل الدولة ككيان بأكملها هذه المسؤولية. ويحق للمتعاملين التجاريين في هذه الحالة المطالبة بتعويضات مالية نتيجة للتأخير والأضرار التي تسببها لهم. ويتضمن قانون الجمارك العراقي أيضا مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تهدف إلى تقليل وتسهيل عمليات التخليص الجمركي، وضمان الحركة التجارية السلسة والفعالة. وتشمل هذه الإجراءات تسهيل الإجراءات الإدارية والتحريرية، وتحسين البنية التحتية الجمركية، وتدريب الكوادر العاملة في الجهاز الجمركي على أحدث التقنيات والأساليب الحديثة المتعلقة بعمليات التخليص الجمركي.

تقوم مسؤولية الدولة على تأخير التخلص الجمركي في العراق وفقا لقانون الجمارك العراقي، على عدة أسس، منها:

1.تيسير الحركة التجارية: تتحمل الدولة مسؤولية تيسير الحركة التجارية وتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد، وذلك بضمان أن يتم تخليص البضائع بأسرع وقت ممكن وتسهيل الإجراءات الجمركية.

إن تيسير الحركة التجارية يعني تحسين الإجراءات الجمركية والتجارية واللوجستية بما يضمن تدفق البضائع والخدمات بسلاسة وفعالية عبر المنافذ الحدودية. وهذا يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في البلد وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

تتحمل الدولة مسؤولية تيسير الحركة التجارية من خلال تطوير البنية التحتية للمنافذ الحدودية وتحسين تقنيات الفحص والتفتيش، بالإضافة إلى إجراءات بسيطة وتطبيقها بشكل سلس وفعال لصالح الحكومة العراقية، مع القطاع الخاص للاستثمارات الدولية لتحقيق هذه الأهداف.

بالإضافة إلى ذلك، تتبع الحكومة العراقية سياسة تحرير التجارة وتساهم الأسواق الجديدة من المنتجات الأجنبية، مما يزيد التبادل التجاري ويحفز الاستثمارات ويساعد على تحسين بيئة الأعمال في البلد.

٢. تحمل المسؤولية الكاملة: تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن أي تأخير في عمليات التخليص الجمركي، وذلك سواء كان السبب في ذلك بسبب الجهاز الجمركي أو ثبات الطرف الآخر عن إرادته، وتعوض المتضررين من التأخير بالاستحقاقات المالية. فيما يتعلق بتحمل المسؤولية الكاملة عن أي تأخير في عمليات التخليص الجمركي، فإن الدولة تتحمل المسؤولية عن أي تأخير قد يحدث سواء كان ذلك بسبب الجهاز الجمركي أو ثبات الطرف الآخر عن إرادته. وتعوض المتضررين من التأخير بالاستحقاقات المالية

تقوم الدولة بتحسين الخدمات الجمركية وتسهيل الإجراءات لتقليل الوقت اللازم للتخليص الجمركي ومنع حدوث أي تأخير. وفي حال حدوث تأخير غير مبرر، يحق للمتضررين تقديم شكوى رسمية ومطالبة الدولة بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

يجب أن تكون هناك إجراءات فعالة لتسهيل التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين والجهاز الجمركي وتقديم المعلومات اللازمة والتوضيحات اللازمة للتخليص الجمركي بشكل سريع ودقيق. وعند حدوث أي تأخير، يجب على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلة وتسريع عملية التخليص الجمركي.

٣.ضمان الالتزام بالمعايير الدولية: تقوم الدولة بالالتزام بالمعايير الدولية في عمليات التخليص الجمركي، وتطبيق الإجراءات والضوابط الخاصة بها، وذلك لضمان سلامة وفعالية الحركة التجارية.

حيث تقوم الدولة بالالتزام بالمعايير الدولية في عمليات التخليص الجمركي، وذلك لضمان سلامة وفعالية الحركة التجارية. فالالتزام بالمعايير الدولية يضيف إلى تسهيل وتحسين عمليات التخليص الجمركي، حيث أنه يزيد الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والجهات المعنية بالجمارك[1].

ملخص الفصل:

إن التخليص الجمركي من المواضيع الهامة التي تؤثر بشكل كبير على مصالح الأفراد ومصالح الدولة في المجال الاقتصادي وتساعد على الانفتاح الاقتصادي من خلال الاستيراد والتصدير مما يتطلب قيام التخليص الجمركي من دون تأخير أو إبطاء وذلك يتطلب القيام بإجراءات سليمة من شأنها عدم تأخير التخليص الجمركي وذلك يتطلب التزام الجميع بالقوانين والإجراءات القانونية ويجب على الدولة العراقية الحرص الشديد من أجل عدم قيام مسؤوليتها لذلك تطرقنا في هذا الفصل المسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي في العراقي بداية تحدثنا عن أركان تحقق مسؤولية الدولة بحيث لا تقوم هذه المسؤولية الا بقيام الأركان الأساسية لقيامها الركن الأول الفعل الضار في تأخير التخليص الجمركي الركن الثاني دخول الخسارة في تأخير التخليص الجمركي حيث يجب أن يكون هنالك علاقة سببية بين الفعل الضار والخسارة ثم تحدثنا عن مصادر وأساس مسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي في العراق في القانون المدني وقانون المسؤولية المدنية وقانون الجمارك مع تحديد الاجراءات التي يجب اتباعها من أجل دفع هذه المسؤولية لتكون بذلك حددنا جميع الحالات التي تستوجب قيام مسؤولية الدولة عن تأخير التخليص الجمركي في العراق.

Chapter Summary:

Customs clearance is an Important issue that significantly impacts the interests of individuals and the state in the economic sphere and contributes to economic openness through imports and exports. This requires proper procedures to ensure that customs clearance is not delayed or delayed. This requires everyone's adherence to laws and legal procedures. The Iraqi state must exercise extreme

[1] الفراوي، الاقتصاد المالي الاسلامي : ص ٢٧٥؛زكي ، التهريب الجمركي وجرائم التبغ: ص ٢٢؛ الجبوري ، قانون الكمارك العراقي ص ٩٢

caution to avoid liability. Therefore, in this chapter, we addressed state liability for delayed customs clearance in Iraq. We first discussed the pillars of state liability, whereby this liability can only be established by the fulfillment of the basic pillars. The first pillar Is the harmful act resulting from the delay In customs clearance. The second pillar is the loss resulting from the delay in customs clearance, where there must be a causal relationship between the harmful act and the loss. We then dIscussed the sources and basis of state liability for delayed customs clearance in Iraq under civil law, civil liability law, and customs law, while identifying the procedures that must be followed to mitigate this liability. Thus, we have identified all the cases that require state liability for delayed customs clearance In Iraq.

التوصيات

١.وضع الاستيرادات في خدمة عملية التنمية من خلال الاستمرار بفرض ضرائب جمركية تصاعدية على الاستيرادات الاستهلاكية لاسيما غير الضرورة منها.

٢.هناك حاجة لفتح سبل لأنشطة الاستيراد التي تدعم عمل المكتب العام للجمارك وتسهل تطبيق القوانين الجمركية من خلال الدخول في عملية اجازة الاستيراد والمخطط السنوي لاستيراد الخدمات الأساسية، ليتم تحديدها. احتياجات الدولة من حيث كمية وأنواع البضائع التي يمكن استيرادها بعد الأخذ بعين الاعتبار حدود الطاقة الإنتاجية المشروعات المحلية والعمل على تسهيل تراخيص الاستيراد بحيث تصبح الكميات من الدول الأخرى جزءا مما هو متاح محليا لتلبية احتياجات المنتج والحفاظ على استقرار الأسعار.

٣. الارتقاء بمهام وإجراءات إدارة الجمارك. إجراءات الوثائق والمستندات الإدارية والرقابة المتعلقة بأنواع وأحجام البضائع التي تدخل الحدود للتحكم في تدفق البضائع من قبل الجمارك والسلطات في البلدان الأخرى. تتمتع هذه الموانئ بشروط جمركية جيدة وتسرع في التوسع في الوسائل الإلكترونية لإدارة وإدارة تحصيل المنتجات والتوثيق الجمركي. إجراءات التحقق من الوثائق والتوقيعات الأصلية

4.التأكد من الالتزام بالمواصفات المحددة والجودة الفعلية للواردات، ومسألة إصلاح أداء العمالة والحد من ممارسة الفساد

على الحدود من القضايا المهمة التي تساهم في زيادة الإيرادات الجمركية وتنفيذ الضوابط والتوجيهات.

5. تمكين إدارة الجمارك الرئيسية كهيئة مهنية مستقلة من تنفيذ القوانين الجمركية وتفعيل الدور الاقتصادي للدولة في

إصلاح السياسات الاقتصادية وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وخفض معدل البطالة. بما يسمح بزيادة الدخل وزيادة القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، وفق برامج وحزم اقتصادية متكاملة وتمويلات لتنويع الاقتصاد الوطني وضمان البيئة والظروف المناسبة لتطبيق الجمارك و قوانين الضرائب، بحيث لا يشكل تطبيق هذه القوانين التي تدعم وتعزز عملية التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع عبئاً عليها.

6.على الإدارة العامة للجمارك العمل على تطبيق أنظمة الحوافز والتوزيع الإضافية بما يتوافق مع معدل نمو الإيرادات الجمركية وأداء المعاملات وتحسين النشاط الجمركي (المنافذ الحدودية).

المصادر والمراجع

1- الجبوري، قانون الكمارك العراقي
2- حبيب وعبد العظيم مسؤوليه الدولة في القانون المدني والمقارن

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

3- الدويسري، المسؤولية العقدية في القانون المدني
4- زكي ، التهريب الجمركي وجرائم التبغ
5- شوان، دليل ممارسه التخليص الجمركي في العراق
6- الطبعة، قانون المسؤولية المدنية العراقي
7- الفراوي، الاقتصاد المالي الاسلامي
8- مصري، مسؤولية الدولة الجوهرية
9- المولى قانون المسؤولية المدنية العراقي